الأمم المتحدة

A/AC.109/2025/2

الجمعية العامة

Distr.: General
4 February 2025
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغويلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية 4

ثانيا – الميزانية 6

ثالثا – الظروف الاقتصادية 7

ألف – لمحة عامة 7

باء – السياحة 7

جيم – الخدمات المالية 8

دال – الزراعة ومصائد الأسماك 8

هاء – البنى التحية 9

واو – النقل والاتصالات 9

رابعا – الظروف الاجتماعية 10

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدّة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 12 كانون الأول/ديسمبر 2024. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة المتاحة عبر الرابط التالي: www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.

030325 170225 25-01733 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – لمحة عامة 10

باء – التعليم 10

جيم – الصحة العامة 12

دال – الجريمة والسلامة العامة 12

هاء – حقوق الإنسان 13

خامسا – البيئة 13

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين 14

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل 14

ألف – موقف حكومة الإقليم 14

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 15

ثامنا – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة 16

المرفق

خريطة أنغويلا 18

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: أنغويلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق، يخضـــع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثلة الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة جوليا كراوتش (منذ أيلول/سبتمبر 2023). وهي ثالث امرأة تشغل منصب الحاكم في أنغويلا.

الجغرافيا: يقع الإقليم على بُعد 240 كيلومترا إلى الشـــرق من بورتوريكو، و 113 كيلومترا إلى شـــمال غرب سانت كيتس ونيفس، و 8 كيلومترات إلى الشمال من سينت مارتن/سانت مارتن. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب قليلة متموجة بارتفاع أقصاه 213 قدما.

مساحة الأرض: 96 كيلومترا مربعا. وتمتد الجزيرة الرئيسية طولا مسافة أقصاها 26 كيلومترا وعرضا مسافة أقصاها 5 كيلومترات.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 178 92 كيلومتراً مربعاً

عدد السكان: 598 14 نسمة (تقديرات عام 2024)

العمر المتوقع عند الولادة: 77,8 سنة (الرجال: 74,5 سنة؛ والنساء: 81,5 سنة (تقديرات عام 2024))

اللغات: يتكلم الإنكليزية 97 في المائة من السكان. ويتكلم البعض أيضا الإسبانية والصينية.

العاصمة: ذي فالي.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء إليس لورينزو وبستر (منذ حزيران/يونيه 2020).

الانتخابات: أُجريت أحدث انتخابات في 29 حزيران/يونيه 2020؛ وســـتجرى الانتخابات المقبلة بحلول أيلول/سبتمبر 2025.

الحزبان السياسيان الرئيسيان: الحركة التقدمية لأنغويلا؛ وجبهة أنغويلا المتحدة.

الهيئة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 019 21 دولارا من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام 2022).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: 8 في المائة (تقديرات عام 2012).

الوحدة النقدية: دولار شـرق الكاريبي، وهو مربوط بدولار الولايات المتحدة الذي يسـاوي 2,6882 دولار من دولارات شرق الكاريبي.

لمحة تاريخية موجزة: الأراواك هم السكان الأصليون لهذا الإقليم الذي استعمره المستوطنون البريطانيون والأيرلنديون في عام 1650، وارتبط الإقليم دوريا بسانت كيتس ونيفس وهياكل إقليمية مختلفة. وفي عام 1980، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - ينص مرسوم دستور أنغويلا، الذي دخل أول مرة حيز النفاذ في عام 1982 وعُدِّل في أعوام 1990 و 2019 و 2020، على أن حكومة أنغويلا تتألف الآن من الحاكم والمجلس التنفيذي ومجلس النواب. ويتولى الحاكم، الذي يعيّنه التاج البريطاني، المسؤولية عن شؤون الدفاع والخارجية والأمن الداخلي (بما في ذلك دائرة الشرطة)، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام الخدمة العامة وشروطها على موظفي الحكومة. ويتعيّن على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة المجلس الملكي الخاص، لبسط السلام والنظام وإرساء الحوكمة الرشيدة في أنغويلا.

2 - ووفقا للدستور، يتألف المجلس التنفيذي للإقليم من رئيس الوزراء، ووزراء آخرين لا يزيد عددهم عن ثلاثة وزراء وعضوين بحكم منصبهما، هما النائب العام ونائب الحاكم. ويتصرف الحاكم بصفته رئيس المجلس التنفيذي، من دون أن يكون له الحق في التصويت. ويُنتخب مجلس النواب حاليا لفترات مدة كل منها خمس سنوات، وهو يضم رئيس مجلس النواب وأعضاء لا يزيد عددهم عن سبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية لكل منها ممثل واحد، وأربعة أعضاء ينتخبون من جميع الدوائر الانتخابية على نطاق الجزيرة، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما. وبناء على طلب من حكومة أنغويلا، فإن أمر (تعديل) دستور أنغويلا لعام 2020 غيَّر فئة الأشخاص المؤهلين لشغل منصب نائب رئيس مجلس النواب. ويترتب على الأمر أنه لا يجوز للنائب العام ولا لنائب الحاكم شغل ذلك المنصب، ولكن يجوز انتخاب نائب رئيس مجلس النواب من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين الذين لا يشغلون عضوية المجلس التنفيذي. وينتخب مجلس النواب أيضا نائبا جديدا لرئيس مجلس النواب عندما يجتمع لأول مرة بعد دخول الأمر حيز النفاذ. ويعين الحاكمُ أيضا الوزراء الآخرين، بمشورة رئيس الوزراء، من بين الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب. ويختار الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب العضوَ الذي يرى الحاكم أنه يمكن أن يحظى بدعم أغلبية الأعضاء المنتخبين ليعينه في منصب رئيس الوزراء. وبموجب التعديلات الدستورية لعام 2019، أُدرج حد أقصى لشغل منصب رئيس الوزراء وهو فترتان متتاليتان. ويعين الحاكمُ أيضا الوزراء الآخرين، بمشورة رئيس الوزراء، من بين الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب.

3 - وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في أنغويلا في 29 حزيران/يونيه 2020 عن انتقال رئاسة الحكومة من جبهة أنغويلا المتحدة، التي فازت بأربعة مقاعد، إلى الحركة التقدمية لأنغويلا، التي فازت بسبعة مقاعد. وتولى إليس لورينزو وبستر المنتمي إلى الحركة التقدمية لأنغويلا منصب رئيس الوزراء في 30 حزيران/يونيه 2020.

4 - ووفقا لما جاء في تقرير المشرف على الانتخابات الذي نشر في تموز/يوليه 2020، شملت التغييرات والابتكارات التي أُدخلت على الانتخابات العامة لعام 2020 ما يلي: سن قانون الانتخابات لعام 2019 وأنظمة تسجيل الانتخابات لعام 2020؛ ووضع قاعدة بيانات للناخبين على الإنترنت؛ واستحداث بطاقات تسجيل الناخبين؛ واستحداث دفاتر اقتراع إلكترونية؛ والأخذ بالاقتراعات المسبقة لفئات معينة من الناخبين؛ واستحداث الجدولة الإلكترونية للأصوات؛ وتكليف مكتب مركزي مستقل لشؤون الانتخابات بالاضطلاع بجميع الخدمات الانتخابية؛ وتنظيم جلسات لتوعية جماهير الناخبين؛ وإنشاء دائرة انتخابية واحدة على نطاق الجزيرة لانتخاب أربعة مرشحين.

5 - وقانون أنغويلا هو القانون العام المطبق في إنكلترا وويلز، إلى جانب جميع التشـــريعات المتوارثة حتى آب/أغسطس 1971 عن الدولة المشتركة السابقة، وهي دولة سانت كيتس - نيفس - أنغويلا، وأي تشريعات سنتها، منذ ذلك التاريخ، جهاتٌ محلية أو المملكةُ المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية نيابةً عن أنغويلا. وتتولى المحكمة العليا لشـــرق الكاريبي تطبيق القانون، وهي محكمة إقليمية مقرها في ســـانت لوسيا أُنشئت للدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي وتتألف من شعبتين هما محكمة استئناف متنقلة ومحكمة عدل عليا. ويمكن اللجوء في نهاية المطاف إلى اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص.

6 - وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية الجنسيةَ البريطانية.

7 - وفي عام 2011، شكّلت أنغويلا فريقا لصياغة دستور جديد برئاسة هـ. كليفتون نايلز. وكما أفادت تقارير ســـابقة، قُدّم مشـــروع نص إلى الحكومة في شـــباط/فبراير 2012 يتضـــمن تغييرات في الحكم يمكن أن تصبح مكونات رئيسية لدستور مستقل. وفي أيلول/سبتمبر 2015، أنشأت حكومة الإقليم لجنة جديدة للإصلاح الدستوري والانتخابي من أجل النهوض بعملية الإصلاح الدستوري والانتخابي، وكلفتها بأن تضطلع بجملة أمور منها استعراض المقترحات السابقة لإصلاح دستور أنغويلا لعام 1982. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، نشرت حكومة الإقليم المقترحات المتعلقة بالإصلاح الانتخابي والدستوري المقدمة من لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي في شكل مشروع الدستور الجديد، ومشروع قانون الانتخابات الجديد، ومشروع لجنة تحديد الدوائر الانتخابية الجديدة، وبعد ذلك عقدت اللجنة المذكورة جلســـة مشـــاورات عامة. وصـــدر مشـــروع منقح للدســـتور، مؤرخ 31 آذار/مارس 2017، وعرض على المجلس التنفيذي في 4 أيار/مايو. وفي حزيران/يونيه 2018، قدمت حكومة الإقليم مقترحات إلى حكومة المملكة المتحدة بشـــأن التعديلات المدخلة على دســـتور أنغويلا، على أن تُنفذ من خلال نهج تدريجي، حيث تدخل المرحلة الأولى حيز النفاذ قبل الانتخابات العامة لعام 2020، وتليها بعد ذلك المرحلة الثانية، التي تتألف من إجراء استعراض كامل للدستور.

8 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، أُجريت جلسة مشاورات عامة في الإقليم بشأن مشروع أمر (تعديل) دستور أنغويلا. وفي شباط/فبراير 2019، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، لدى إطلاعها لجنة الشؤون الخارجية في برلمانها على مشـــروع المرســـوم الملكي، أن المقترحات الواردة في إطار المرحلة الأولى كانت محل تفاوض مع حكومة الإقليم وأنها تهدف إلى تحســـين كفاءة العمليات الحكومية والتحضـــير للانتخابات. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لم تؤثر المقترحات على توازن الســـلطات الدســـتورية بين المملكة المتحدة وحكومة الإقليم.

9 - وأقر المجلس الملكي الخاص المرسوم ذا الصلة في هذا المجلس في نيسان/أبريل 2019، وأدخل الحاكم المرحلة الأولى من التعديلات على دســـتور أنغويلا حيز النفاذ في 14 أيار/مايو 2019. وبدأت المفاوضات الرسمية للمضي قدما بالمرحلة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتضمن بيان مشترك صادر عن فريقي التفاوض التابعين للمملكة المتحدة وأنغويلا مؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الإشارة إلى إحراز تقدم طيب رغم عدم التوصل إلى اتفاق بشأن أي نتيجة نهائية. وأشار البيان كذلك إلى وجود شواغل في أنغويلا بشأن الفصل بين الإصلاحات الانتخابية والدستورية. وفي عام 2021، بدأت مجددا سلسلة من المشاورات العامة بشأن التعديلات الدستورية، وذلك إبان جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

10 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، وانسجاما مع كتابها الأبيض المعنون "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة" (*The Overseas Territories: Security, Success and Sustainability*) الذي نُشر عام 2012، ينبغي لأي قرار ينص على قطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وأنغويلا أن يكون مستندا إلى الرغبة الصريحة التي يبديها شعب أنغويلا ويعبر عنها بطريقة دستورية. فإذا ما أُعرب عن رغبة صريحة في نيل الاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة ستفي بالتزاماتها بمساعدة الإقليم على تحقيقها.

ثانيا - الميزانية

11 - اتفقت حكومتا المملكة المتحدة وأنغويلا على إطار عمل بشأن المسؤولية والتنمية في سياق المالية، أُدمج ضمن قانون أنغويلا في تشرين الثاني/نوفمبر 2013. وحدّد هذا الإطار التزام حكومة أنغويلا بوضع ميزانية متوازنة، ومبادئ توجيهية بشأن الاقتراض، وخطة مالية متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة تشمل فترة لا تقل عن ثلاث سنوات مالية.

12 - ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن أنغويلا ملتزمة بالإصلاحات المالية وهي ممسكة بزمام المسؤولية المالية للإقليم. وقد أعربت حكومة الإقليم عن رأي مفاده أنه بالنظر إلى جهود التعافي والضغوط المالية التي أعقبت إعصار إيرما، ينبغي ألا يكون الإصلاح المالي شرطا مسبقا للإغاثة في حالات الكوارث.

13 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قدم رئيس الوزراء ووزير المالية والصحة، إليس لورينزو وبستر، في حزيران/يونيه 2024، ميزانية تكميلية لعام 2024، مع تعديل ميزانية ذلك العام إلى مبلغ 437,59 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وفي الخطة الاقتصادية والمالية المتوسطة الأجل للفترة 2025-2027، تم تنقيح التوقعات لعام 2024 إلى مبلغ 310,69 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي للنفقات المتكررة، في حين كان من المتوقع أن تبلغ الميزانية الرأسمالية 91,04 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وقُدّرت الإيرادات المتكررة بمبلغ 479,50 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

14 - ووفقا لنشرة الديون ربع السنوية التي تعدها وزارة المالية، فإن مجموع الدين العام، الذي يتألف من ديون الحكومة المركزية والديون المضمونة وغير المضمونة من الحكومة المتأتية من مصادر محلية وخارجية، بلغ 343,13 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في 30 أيلول/سبتمبر 2024، وبلغت نسبة دين القطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 21,12 في المائة.

15 - ولا تُفرض في أنغويلا أي ضرائب على الدخل أو العقارات أو الأرباح الرأسمالية أو الشركات. وفي أيار/مايو 2018، أقرت حكومة الإقليم ضريبة على السلع والخدمات باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الإصلاح الضريبي ووافقت على تطبيقها تدريجيا. وفي 29 تموز/يوليه 2021، أقر مجلس النواب مشروع قانون ضريبة السلع والخدمات، ودخل القانون حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2022 بمعدل ضريبة يبلغ 13 في المائة، حيث أُلغيت معا خمسة أنواع من الضرائب التي كانت قائمة آنذاك على السلع والخدمات. وبلغ إجمالي ضريبة السلع والخدمات المحصلة في نهاية عام 2023 ما مجموعه 154,93 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، أي بزيادة قدرها 70,88 في المائة عن التقديرات المنقحة للإيرادات البالغة 90,67 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وتشير التقديرات إلى أن الضرائب الجديدة ستسهم بمبلغ

212,51 مليون دولار من دولارات شـــرق الكاريبي في تقديرات الإيرادات الضـــريبية المقترحة البالغة 309,65 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام 2024.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

16 - في أعقاب تسجيل أكبر انكماش اقتصادي لم يسبق له مثيل بلغت نسبته 29,87 في المائة في عام 2020 ويعزى إلى جائحة كوفيد-19، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الثابتة بنســـبة 12,82 في المائة في عام 2021 وبنسبة 24,23 في المائة في عام 2022 وبنسبة 8,2 في المائة في عام 2023.

17 - ووفقا لما ذكره المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، فإن القطاعات الرئيسية في أنغويلا هي السياحة والعقارات والتشييد. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تشير التوقعات إلى أن السياحة ســـتكون أكبر قطاع مســـاهم في الاقتصـــاد في عام 2024، حيث تمثل 25,84 في المائة من النشـــاط الاقتصادي الحقيقي وتزيد بنسبة 79,38 في المائة مقارنة بعام 2021.

18 - وأفادت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2018 بأن أنغويلا تكبدت أضـــرارا بالغة لحقت ببيئتها واقتصـــادها جرّاء إعصـــار إيرما، وهو إعصـــار من الفئة 5 هبَّ في أيلول/ســـبتمبر 2017. وقُدِّر مجموع الأضـــرار بمبلغ 507 ملايين دولار من دولارات شـــرق الكاريبي. وقُدِّر مجموع الخســـائر والتكاليف الإضـــافية بمبلغ 331,5 مليون دولار من دولارات شـــرق الكاريبي و 41,9 مليون دولار من دولارات شـــرق الكاريبي، على التوالي. وكانت السياحة هي القطاع الأشد تضررا، وقد كان يمثّل القوة الدافعة لاقتصاد أنغويلا، بما في ذلك كونه المصـدر الرئيسـي لإيراداتها الضـريبية، وفي الوقت نفسـه لحقت أيضـا أضـرار بالغة بقطاعات البنى التحتية المتمثلة في الطاقة والاتصـالات والنقل، وهي قطاعات ضـرورية لتشـغيل قطاع السـياحة. ومن ناحية أخرى، ذكرت حكومة الإقليم أنه قد تحقق توسـع اقتصـادي حقيقي بنسـبة 5,40 في المائة في عام 2019. وبعد ذلك، توقف النشـــاط الاقتصـــادي في قطاع الســـياحة في عام 2020، حيث تضـــررت أنغويلا كثيرا من آثار جائحة كوفيد-19. فقد بلغت نسبة التدهور الاقتصادي بالقيمة الحقيقية 29,76 في المائة.

باء - السياحة

19 - تضـــطلع وزارة البنى التحتية والاتصـــالات والمرافق والإســـكان والســـياحة بالمســـؤولية عن قطاع السـياحة، في حين يتولى كل من مجلس السـياحة في أنغويلا ورابطة الفنادق والسـياحة في أنغويلا تسـويق وترويج المنتَج السياحي للإقليم. ولا تتوافر حاليا أي معلومات بشأن وضع خطة رئيسية محدثة.

20 - وارتفع مجموع عدد الســـياح الوافدين جوا، في عام 2023، بنســـبة 23,4 في المائة إلى ما قدره 039 34 ســـائحا مقارنة بعددهم في العام الســـابق وقدره 582 27 ســـائحا. وزادت أعداد الســـياح الوافدين بحرا بنسبة 161,8 في المائة إلى ما قدره 693 121 سائحا مقارنة بعددهم في عام 2022 وقدره 471 46 سائحا.

جيم - الخدمات المالية

21 - شهد قطاع الوساطة المالية، الذي يمثل جميع الخدمات المصرفية والتأمينية وما يتصل بها من خدمات، تراجعا بنسبة 6,4 في المائة في عام 2020 وبنسبة 0,39 في المائة في عام 2021 و 0,54 في المائة في عام 2022 بأسعار السوق الثابتة لعام 2006. وفي عام 2023، شهد قطاع الوساطة المالية نمواً بنسبة 0,19 في المائة ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 0,67 في المائة في عام 2024.

22 - وقد أُنشئت لجنة الخدمات المالية في أنغويلا في عام 2004، باعتبارها هيئة تنظيمية مستقلة مسؤولة أمام الحاكم. وفي الوقت نفسه، فإن وزارة المالية هي التي تضطلع بالمسؤوليات عن إدارة الإقليم فيما يتعلق بقانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2014، انضمَّت أنغويلا إلى مبادرة أول المعتمِدين للالتزام بالاعتماد العاجل لمعيار الإبلاغ المشترك، وهو المعيار الجديد في التبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية، وقد وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

23 - وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت أنغويلا اتفاقا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن مبادلات المعلومات المتعلقة بالملكية الفعلية، وبدأ نفاذ الاتفاق في 30 حزيران/يونيه 2017. وينص الاتفاق على أن يتاح لسلطات إنفاذ القوانين الاطلاع في الوقت المناسب على معلومات بشأن الملكية الفعلية المتعلقة بالكيانات المؤسسية والقانونية التي تأسست ضمن الولاية القانونية لكل طرف.

24 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي يُلزِم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية الفعلية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزِم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع مرسوم ملكي يحدد إطارا لهذه السجلات. وقد التزمت حكومة أنغويلا بإنشاء هذا السجل، الذي سيقتصر الوصول إليه على أصحاب المصلحة المشروعة، بحلول حزيران/يونيه 2025 أو قبل ذلك. وألزمت حكومة أنغويلا نفسها بتطبيق أقصى درجات الوصول والشفافية الممكنة مع إدراج الضمانات اللازمة لحماية الحق في الخصوصية بما يتماشى مع دستورها. وتقدم حكومة المملكة المتحدة الدعم عند الاقتضاء وهي لا تزال تتوقع أن تفعّل أقاليم ما وراء البحار إتاحة السجلات للجمهور بشكل كامل.

25 - وقد دعمت حكومة المملكة المتحدة حكومةَ أنغويلا عن طريق تقديم الدعم في مجال الصياغة التشريعية ومن خلال إسداء المشورة المالية المقدمة من قبل منظمة "Open Ownership"، وهي منظمة خبراء من منظمات المجتمع المدني، في إطار حلقات عمل فنية.

دال - الزراعة ومصايد الأسماك

26 - النشاط الزراعي في أنغويلا محدود بسبب ندرة الأراضي الصالحة للزراعة وقلة هطول الأمطار. ويقوم عدد قليل من المزارعين بتوريد الخضروات الطازجة إلى السوق المحلية. وإنتاج الأغذية منخفض، وهو ما يؤدي إلى استيراد أكثر من 90 في المائة من المنتجات. وقد أعطت حكومة أنغويلا الأولوية لتحقيق الأمن الغذائي وهي ملتزمة بإحداث ثورة في قطاع الزراعة لزيادة إنتاج الأغذية. وفي عام 2023، قامت وزارة

الاســـتدامة والابتكار والبيئة بشـــراء بيوت ظليلة وأغطية أرضـــية وخزانات مياه لتوزيعها على المزارعين، ووضعت مرافق وخدمات لدعم مربي الماشية.

27 - ويتسم صيد الأسماك بالأهمية لسبل عيش الكثيرين من مواطني أنغويلا، إذ يوفّر إيرادات مباشرة لأكثر من 300 شخص؛ ويمارس عددٌ أكبر صيد الكفاف. وحسبما ورد في تقارير سابقة، تستغل أنغويلا أقل من ربع مساحة منطقة الصيد الخالصة الخاصة بها الواقعة في شمال الجزيرة. وتبذل وحدة مصايد الأسماك والموارد البحرية في إدارة الموارد الطبيعية جهودا لحشد الصيادين في هيئة موحدة ولتشجيع الإشراف على مصايد الأسماك واتباع سبل مستدامة ومبتكرة لتعزيز قطاع صيد الأسماك. ووفقا لما أفادت به حكومة الإقليم، فإن خطة أنغويلا لتنمية مصـــايد الأســـماك للفترة 2015-2025 التي اعتمدها المجلس التنفيذي في نيســان/أبريل 2016، تحدد العمل الذي يتعين تنفيذه لكفالة الاســتغلال الأمثل والمســتدام لموارد مصــايد الأســـماك في أنغويلا. وفي آذار/مارس 2022، وافقت حكومة الإقليم على خطة تنفيذ أنغويلا الزرقاء للفترة 2022-2024، التي توفر خريطة طريق لتنمية الاقتصاد الأزرق.

هاء - البنى التحية

28 - وفقا لما ذكرته حكومة أنغويلا، يوجد في الإقليم نحو 100 كيلومتر من الطرق المعبدة و 60 كيلومترا من الطرق غير المعبدة. ويزيد عمر بعض الطرق المعبدة عن 25 سنة ولا تجرى لها صيانة كافية.

29 - وتتولى هيئة المطار والموانئ في أنغويلا، وهي هيئة نظامية مســتقلة، إدارة عمليات المطار والموانئ على أســاس تجاري. ومطار كلايتن ج. لويد الدولي، الواقع على مشــارف مدينة ذي فالي، هو المطار الوحيد في الجزيرة، وهو يوفر الخدمات للطائرات التجارية والخاصة على حد سواء. وتسيَّر رحلات جوية مباشرة بينه وبين المطارات الدولية لأنتيغوا وسينت مارتن/سانت مارتن وبورتوريكو والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق ميامي. وإضافة إلى ذلك، لا تزال خدمة العبّارات والزوارق المستأجرة بين أنغويلا وسينت مارتن/سانت مارتن تمثل وصلة نقل دولية حيوية بين أنغويلا وسائر البوابات الدولية الرئيسية.

30 - وأُفيد بأن عبّارة "Blowing Point" دخلت طور الخدمة في 30 كانون الثاني/يناير 2023. ويجري العمل على تنفيذ مشروع ثلاثي المراحل لتطوير للمطار من أجل زيادة تحسين إمكانية الوصول إلى الجزيرة. ومن المتوقع أن يكتمل المشروع بحلول نهاية عام 2027.

واو - النقل والاتصالات

31 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، عمدت وزارة البنية التحتية والاتصـــالات والمرافق العامة والإســـكان والسياحة التابعة لحكومة الإقليم، في عام 2024، إلى إنشاء إدارة المياه عن طريق إعادة إخضاع مؤسسة المياه في أنغويلا للسيطرة المباشرة للحكومة.

32 - والمدرج الوحيد في الجزيرة غير مناســب لاســتيعاب الحمولات والطائرات الكبيرة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يجري العمل من أجل تطوير المطار وتوسيع نطاق عملياته لتحسين إمكانية وصول الرحلات الدولية وإتاحة نقل شـــحنات جوية أكبر إلى الجزيرة. وفي إطار التمويل المقدم من الدولة القائمة بالإدارة للمشاريع الرامية إلى بناء قدرة الاقتصاد على الصمود، صدر تكليف بإعداد خطة رئيسية للمطار، وقد أنجزت في آذار/مارس 2022. وفي 9 حزيران/يونيه 2022، أُعلنت الخطة الرئيســـية للمطار للفترة 2022-2041، وهي تحدد الفرص والقيود المرتبطة بالبنية التحتية الحالية للمطار. وتشير الخطة إلى مبنى

محطة للركاب ومبنى مخصص للشحن في المطار باعتبارهما من العناصر الأساسية التي تحتاج إلى تطوير فوري؛ وبدأ العمل بشأنهما في عام 2024.

33 - وأنغويلا لديها نظام هاتفي داخلي حديث مجهّز بالعديد من الوصلات الشبكية الخارجية، بما في ذلك عدة محطات لإعادة البث إلى سينت مارتن/سانت مارتن تعمل بالموجات الدقيقة، ووصلة مُساحِلة تعمل بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، ويشهد هذا القطاع منافسة على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

34 - يشرف مجلس أنغويلا للضمان الاجتماعي على نظام الضمان الاجتماعي للإقليم. وتقدم إدارة التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والتعليم خدمات اجتماعية إلى الجمهور. وتحدد السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية التي أُعلنت في عام 2019 إطارَ العمل المتعلق بوضع نظام متكامل للحماية الاجتماعية في الإقليم، بهدف مساعدة أنغويلا في المضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف التي تركز على التطورات الاجتماعية. وتهدف هذه السياسة إلى كفالة الإنصاف والعدالة في تقديم الخدمات، مع احترام آراء أصحاب الحقوق وإسهاماتهم، ووضع الحماية الاجتماعية في إطار عمل موحد ومتماسك للتخطيط والاستجابة. وتواصل حكومة أنغويلا تقديم الإغاثة المؤقتة للفئات الضعيفة في شكل منح للمساعدة العامة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن مجال الحماية الاجتماعية المصممة لمواجهة الصدمات قد شهد تحقيق بعض الإنجازات الكبيرة.

35 - وتواصل وزارة التنمية الاجتماعية والتعليم توعية الجهات المعنية بأهمية الانضمام إلى البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الطفل، الذي وُضع بالتعاون مع اليونيسف، لكفالة عمل جميع الوكالات المسؤولة عن حماية الأطفال معا لمكافحة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ما فتئت الوزارة تتلقى الدعم من دائرة المشورة والدعم التابعة لمحكمة الطفل والأسرة في المملكة المتحدة، التي وفرت سلسلة من الدورات التدريبية للموظفين في المجالات المتعلقة بحماية الطفل.

36 - واستمر رصد تنفيذ البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الطفل في الاجتماعات الاستعراضية التي تعقد شهريا مع الوكالات الرئيسية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد تطور مجلس حماية الطفل الذي أُنشئ في عام 2016 ليصبح مجلس حماية الطفل والحد من الأضرار، وهو يعمل على حماية الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة في المجتمع المحلي.

باء - التعليم

37 - وفقا لما ذكرته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، بلغت نسبة محو الأمية الوظيفية في عام 2020 في أنغويلا 95,7 في المائة بين الرجال و 95,4 في المائة بين النساء، ويشمل معدل الالتحاق الصافي بالمدارس العامة (الابتدائية والثانوية على حد سواء) الجميع بلا استثناء، حيث يكمل 100 في المائة من الطلاب الصف الأخير من الدراسة.

38 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، توفر وزارة التعليم، بالتعاون مع المجلس المشترك لشرق البحر الكاريبي لإعداد المعلمين وكلية أنغويلا للتعليم المتوسط، التدريب أثناء الخدمة للمعلمين الذين يحتاجون إلى شهادات اعتماد، فضلا عن التطوير المهني المستمر لجميع المشرفين على المدارس والمعلمين والموظفين الفنيين والموظفين المساعدين. وعلاوة على ذلك، فإن وزارة التعليم لديها نظام قوي لجودة المعلمين يوفر الدعم المستمر داخل الفصول الدراسية للمعلمين الجدد؛ ومراقبة جميع المعلمين والموظفين الفنيين ومديري المدارس ورصدهم وتقييمهم. وفي 12 أيار/مايو 2022، وافق المجلس التنفيذي على خطة تطوير التعليم للفترة 2020-2025 التي تتضمن الأولويات التالية: تلبية الاحتياجات المتغيرة للطلاب ومشاركة الطلاب؛ وتبني التكنولوجيا والتطورات التكنولوجية وتحسينها إلى الحد الأمثل؛ والتنمية الشاملة للموارد البشرية؛ وتعزيز بيئة التعليم والتعلم؛ ومعالجة المشهد المتغير للغة الإنكليزية كلغة ثانية.

39 - وتمنح كلية أنغويلا للتعليم المتوسط درجات جامعية متوسطة ودبلوم دراسات عليا، وتوفر مقومات التأهيل للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وما إلى ذلك. ويقدم مركز التعليم المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية (University of the West Indies) خدمات معتمدة بالكامل للتعليم العالي في أنغويلا. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يوجد في الإقليم فرع لاثنتين من كليات الطب الخاصة مقرهما في الولايات المتحدة.

40 - وأعربت حكومة أنغويلا عن رأي مفاده أن الإقليم سيستفيد من إجراء تقييم رسمي لمستوى التعليم المقدم في الجزيرة، فضلا عن الأخذ بخيارات بديلة لتوفير التعليم، عند الاقتضاء، خارج الإقليم أو من خلال التعلم الإلكتروني والتعلم من بُعد. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد دفعت جائحة كوفيد-19 وزارةَ التعليم إلى وضع التعلم الإلكتروني والتعلم من بُعد على رأس قائمة أولوياتها. ففي حزيران/يونيه 2022، أعلنت وزارة التعليم، بالشراكة مع مبادرة أنغويلا، عن بدء مشروع شامل لإدماج التكنولوجيا يسمى " Project INSPIRE"، نُفذ تجريبيا في مدرسة "Orealia Kelly" الابتدائية. وفي إطار هذا البرنامج التجريبي، حصل كل طالب ومعلم على حاسوب محمول، وجُهز كل فصل دراسي بشاشة عرض تفاعلية وأُقيمت بنية تحتية تكنولوجية إضافية، بما يشمل شبكة تقنية الاتصال اللاسلكي wi-fi وعمليات تحديث التجهيزات الكهربائية. ويركز مشروع "Project INSPIRE" على شراء التكنولوجيا للمساعدة في التدريس والتعلم، ويوفر التدريب للمعلمين ويقدم الدعم للتجارب التعليمية الرامية إلى إحداث تحول، ويعمل على وضع خطة صارمة لتقييم الأداء. وقد نُفذ المشروع في مدرسة "Vivian Vanterpool" الابتدائية ومدرسة "Alwyn Allison Richardson" الابتدائية خلال العام الدراسي 2023-2024. غير أنه يلزم توجيه مزيد من الاستثمارات لتعزيز إمكانية الوصول الموثوق إلى الإنترنت في المرافق التعليمية وتوسيع نطاق مشروع "Project INSPIRE" ليشمل جميع المدارس العامة في الجزيرة. وفي الوقت الحاضر، لم تستفد ثلاث مدارس من المدارس الابتدائية الست والمدرسة الثانوية في أنغويلا من البرنامج حتى الآن. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، بدأت وزارة التعليم، بالتعاون مع مؤسسة "Richard Shulze Family"، برنامجا للوجبات المدرسية يضمن توفير وجبات صحية ومتوازنة لجميع الأطفال في ثلاث مدارس ابتدائية وقع عليها الاختيار لتنفيذ البرنامج بصورة تجريبية.

41 - ويدفع الطلاب المنتمون إلى أقاليم ما وراء البحار رسوم التعليم نفسها التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى

من فترة دراستهم. ويتأهّل الطلاب للحصول على قروض لتوفير الرسوم الدراسية في إنكلترا شريطة أن يكونوا قد قاموا بتسوية أوضاعهم لدى وصولهم إلى المملكة المتحدة وأن يكونوا بصدد البدء في دراسة مقررات جامعية بدوام كامل أو بدوام جزئي في العام الدراسي 2025/2024. ويُشجّع الطلاب المؤهلون على استصدار جواز سفر بريطاني قبل التقدم بطلب للحصول على المركز المؤهل لدفع رسوم الدراسة في المملكة المتحدة بالمعدل المحلي.

جيم - الصحة العامة

42 - تضطلع هيئة الصحة في أنغويلا بالمسؤولية عن جميع الخدمات العامة للرعاية الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وفي الإقليم ثلاث مقاطعات صحية تضم ثلاث عيادات متعدّدة التخصصات ومستشفى واحدا، هو مستشفى الأميرة ألكسندرا، الذي شهد تنفيذ استثمارات كبيرة في بنيته التحتية خلال عام 2020، بما في ذلك محطة بنيت خصيصا لإنتاج الأكسجين، ومبان للتخزين، ومبنى ملحق بالمختبر الذي يحوي قدرات على الكشف عن فيروس كوفيد-19، من خلال إجراء الاختبار بتقنية تفاعل البوليمراز التسلسلي (PCR). واشتملت التحسينات الأخرى التي نُفذت في عام 2022 على إنشاء وحدة جديدة لغسيل الكلى وجناح للعزل. وعادةً ما يُنقل المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية صحية من المستوى الثالث إلى جزيرة مجاورة. وما زالت أنغويلا تعتمد على المؤسسات الصحية الإقليمية والدولية للحصول على الخدمات المتخصصة.

43 - وتتولى وزارة المالية والصحة تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، وتضطلع بمهام وضع السياسات وبالمهام التنظيمية، وهي تعمل ضمن إطار عمل الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة.

44 - وبموجب نظام الحصص، الساري منذ عام 1985، كان ما يصل إلى خمسة مرضى من أنغويلا يحصلون سنويا على رعاية صحية أولية مجانية من خلال هيئة الخدمات الصحية الوطنية في المملكة المتحدة. وقد دعت حكومةُ الإقليم إلى إعادة النظر في نظام الحصص، لأن عدد السكان زاد بنسبة 250 في المائة منذ عام 1985، وقد ذكرت حكومة الإقليم أن هذا النظام أدى إلى اعتماد الإقليم على الجزر المجاورة للحصول على الرعاية الصحية.

دال - الجريمة والسلامة العامة

45 - تضطلع قوة الشرطة الملكية في أنغويلا بالمسؤولية عن حماية سكان أنغويلا وزوارها. ونظرا لتزايد العنف باستخدام الأسلحة النارية في السنوات الأخيرة، تلتزم حكومة الإقليم بتعزيز قدرات قوة الشرطة. وفي عام 2024، من المقرر تخصيص موارد للقوة العاملة وقطاع التكنولوجيا فضلا عن التدريب والتطوير.

46 - وبعد إقرار قانون وحدة الاستخبارات المالية لعام 2020 في كانون الأول/ديسمبر 2020، لم يعد لهيئة الإبلاغ عن غسل الأموال وجود. وأنشئت بموجب هذا القانون وحدة الاستخبارات المالية بوصفها المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن تعهد المعلومات الاستخباراتية وإجراء التحقيقات المتعلقة بالجرائم المالية، بما فيها جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار. وتتولى تنفيذ هذه المهام الشعبتان التابعتان للوحدة وهما شعبة الاستخبارات وشعبة التحقيقات.

47 - وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث. وتكفل دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي وجودا بحريا للمملكة المتحدة في منطقة البحر الكاريبي على مدار السنة لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار

للتأهب والتصدي لتهديد الأعاصير والكوارث الأخرى وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث وتقديم الدعم في مجال الاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة.

هاء - حقوق الإنسان

48 - ينص دستور الإقليم على أن لكل فرد في أنغويلا الحق في الحياة والحرية وفي أمان الفرد على شخصه، وفي التمتع بالممتلكات، وبالحماية التي يوفرها القانون، وحرية الضمير والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في أن تُحترم حياته الخاصة والأسرية. وقد بدأ في أنغويلا تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتسري أيضا على أنغويلا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث يحق للأفراد رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الحالات التي تنعدم فيها سبل الانتصاف الأخرى في الإقليم. غير أنه لم يبدأ حتى الآن في أنغويلا تطبيق معاهدات أساسية دولية أخرى لحقوق الإنسان، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

خامسا - البيئة

49 - أعلنت حكومة أنغويلا، في خطابها عن ميزانية عام 2020، عن إنشاء إدارة الموارد الطبيعية، التي انبثقت عن دمج إدارات البيئة، والزراعة، ومصايد الأسماك والموارد البحرية بهدف زيادة الكفاءة والفعالية في إدارة الثروات الطبيعية لأنغويلا.

50 - وفي شباط/فبراير 2021، أنشأت وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة وتكنولوجيا المعلومات والموارد الطبيعية فرقة عمل "أنغويلا الزرقاء" للاستفادة من فرص النمو الاقتصادي المتأتية من الموارد البحرية وتيسير تطوير الاقتصاد الأزرق في أنغويلا في إطار تعاوني في مجالات صيد الأسماك في عرض البحر والطاقة والنقل وإدارة النفايات وتغير المناخ والسياحة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، قدم الصندوق الخيري لمصايد الأسماك التابع لشركة Fishmongers تمويلا لعقد خمسة اجتماعات لشبكة الممارسين في مجال المحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، وهو ما أتاح للممارسين في أقاليم ما وراء البحار وضع خدمات النظم الإيكولوجية على قائمة الأولويات، وتقديم الاستنتاجات واستعراضها، ومناقشة سبل تحسين الحسابات في المستقبل.

51 - وحصلت حكومة الإقليم على تمويل من صندوق داروين المعزَّز "Darwin Plus"، المعروف أيضا باسم صندوق أقاليم ما وراء البحار للبيئة والمناخ ، لفائدة مجموعة من المشاريع المتنوعة. وفي عام 2022، قدم الصندوق مبلغا قدره 982 499 جنيها استرلينيا لأغراض التطبيق التجريبي لحل جديد لمواجهة الأنواع الغازية في أقاليم ما وراء البحار، ومبلغ 299,249 جنيها استرلينيا لتعزيز رصد الأنواع غير المحلية الغازية في أقاليم ما وراء البحار البريطانية ومنع دخولها إلى هذه الأقاليم. ومن المقرر أن تنتهي هذه المشاريع في عام 2025. ويمثل متنزه النافورة الوطني أكبر محمية برية في أنغويلا، ولكنها تدهورت بشدة بفعل الأنواع الدخيلة الغازية التي تهدد التنوع البيولوجي الأصلي، بما في ذلك الزواحف والنباتات المتوطنة المهددة بالانقراض عالميا والمهددة بالانقراض بشدة. ووفقا لما ذكره صندوق داروين المعزَّز، من المتوقع

أن يؤدي هذا المشروع إلى إنشاء أول "جزيرة في البر الرئيسي" في أقاليم ما وراء البحار عن طريق إحاطة المنتزه بحاجز يستخدم التكنولوجيا الفائقة ومقاوم للآفات ومقاوم للعواصف، وإزالة العديد من الأنواع الدخيلة الغازية الضارة، وإدارة الموقع باعتباره محمية آمنة للأحياء البرية ومركزا لجذب الزوار لضمان تحقيق فوائد مستدامة طويلة الأجل لفائدة التنوع البيولوجي والناس في أنغويلا.

52 - وتلقت حكومة الإقليم تمويلا من صندوق النزاع والاستقرار لفائدة "برنامج بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات البيئية وتحقيق الأمن في ظل مناخ متغير من خلال حفظ التنوع البيولوجي". ويسعى البرنامج إلى التصدي إلى مجموعة من الأخطار التي تهدد الشعاب المرجانية لتحقيق القدرة على الصمود على الأمد الطويل ومساعدة الشعاب المرجانية على مكافحة الأمراض بطريقة طبيعية والتأقلم مع الظروف البيئية المتغيرة، وكذلك تيسير اتباع نهج تعاوني تسترشد به الإدارة التكيفية للنظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية، استنادا إلى التكنولوجيات الناشئة والابتكار.

53 - ويشكل برنامجُ الحزام الأزرق المبادرةَ الدولية للحفاظ على البيئة البحرية التي أطلقتها حكومة المملكة المتحدة. وقد انضمت أنغويلا إلى البرنامج في عام 2023. وفي العام نفسه، جرى الاضطلاع بالأعمال الميدانية، بما في ذلك عمليات النشر لأغراض التدريب.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

54 - الإقليم عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (منذ عام 1998)، والجماعة الكاريبية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. وهو عضو في مصرف التنمية الكاريبي، وفرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية، والآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك، والمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. ومنذ عام 2011، يقيم الإقليم حوارا رسميا مع صندوق النقد الدولي.

55 - وتتعاون حكومة الإقليم مباشرةً مع حكومات منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث.

56 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد تفاوض فريق مؤلف من ممثلين عن حكومتي أنغويلا والمملكة المتحدة على اتفاق لإقامة بحرية بين أنغويلا وأنتيغوا وبربودا، ووُقعت معاهدة في هذا الشأن في تموز/يوليه 2021.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

57 - أبرز ممثلٌ لحكومة أنغويلا في كلمة ألقاها أمام الحلقة الدراسية الإقليمية لعام 2024 للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار)، التي عقدت في الفترة من 14 إلى 16 أيار/مايو 2024 في كاراكاس، التزام حكومة الإقليم بإعادة بناء أنغويلا في أعقاب الأزمات المالية والاقتصادية والبيئية والصحية. وشدد على أن هذه الأزمات

تؤكد على الحاجة إلى التنمية المحدثة للتحول، على الرغم مما تطرحه من تحديات فريدة من نوعها. وأشار الممثل أيضاً إلى اللقاءات المفتوحة التي عُقدت في عام 2021 لمناقشة مشروع الدستور، ملاحظا أن التعقيبات تؤكد رغبة الشعب في تحسين التمثيل الديمقراطي والضمانات وأشكال الحماية لضمان الحوكمة الرشيدة والنزاهة في الحياة العامة. وأخيراً، أكد على التزام مواطني أنغويلا بصياغة دستور يمهد الطريق نحو تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم كشعب حر.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

58 - عُقد اجتماع للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار في لندن، في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حيث استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليم ما وراء البحار التابعة لها.

59 - وفي البيان الذي اعتُمد في الاجتماع، رحب القادة المنتخبون لأقاليم ما وراء البحار بالمبادئ الخمسة التي طرحتها حكومة المملكة المتحدة لتوجيه علاقتها مع الحكومات المنتخبة لأقاليم ما وراء البحار، وهي: (أ) نقل الصلاحيات وإرساء الحكم الذاتي الديمقراطي لأقاليم ما وراء البحار والاتساق في تطبيق مبادئ الشراكة والتعاون؛ (ب) الإصغاء إلى أقاليم ما وراء البحار، عملا بمبدأ "لا شيء عنك بدونك"؛ (ج) الشراكة مع أقاليم ما وراء البحار على أساس الاحترام المتبادل وإشراك الجميع؛ (د) الحوكمة الرشيدة وكفالة المساءلة والتنظيم الديمقراطيين السليمين؛ (هـ) الدفاع عن أمن أقاليم ما وراء البحار واستقلالها الذاتي وحقوقها، بما في ذلك حق تقرير المصير.

60 - وذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار التابعة لها أن المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبقُ على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار التابعة لها من جديد أهمية دعم حقّ هذه الشعوب في تقرير مصيرها، فذلك مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

61 - وذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أنهم سيواصلون استكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وذُكر أيضا أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلبات الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون برفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك. وأفادت حكومة المملكة المتحدة بأنها ستعمل عن كثب وبشكل استباقي مع كل إقليم من أقاليم ما وراء البحار حيثما سعت حكومة الإقليم المنتخبة ديمقراطيا إلى التواصل بشأن استعراض دستورها.

62 - وفي الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أثناء الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة تقيم مع جميع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها علاقةً ذات طابع عصري قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل بريطانيا أم لا.

63 - وأضاف قائلا إن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بالحكم الذاتي، رهنا بشرط واحد فقط، ألا وهو احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات التي تمكّنها من الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي. ويجتمع

المجلس الوزاري المشترك سنويا لرصد أولويات العمل الجماعي والمضي قدما بتنفيذها، والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأقاليم في تحقيق تلك الأولويات الجماعية، بما فيها حماية البيئة، والاضطلاع بمسؤولياتها الدستورية، بما في ذلك كفالة الأمن. وذكر أن حكومة بلده تقدم الدعم المالي والعملي لبناء القدرات المحلية والقدرة على الصمود، وأن مشاريع مختلفة للبنية التحتية يجري تنفيذها حاليا (انظر A/C.4/79/SR.8).

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

64 - في 4 كانون الأول/ديسمبر 2024، اتخذت الجمعية العامة القرار 100/79 من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2024 (A/79/23)، والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب أنغويلا في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمِّن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أكدت من جديد أيضاً أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار أنغويلا عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقرُّ به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أكدت من جديد كذلك أن شعب أنغويلا نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرّية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وأهابت في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المبيَّنة بوضوح في قرار الجمعية العامة 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) حثت على اختتام المناقشات مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الدستور، بما في ذلك المشاورات العامة، في أقرب وقت ممكن؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم في ما يبذله حالياً من جهود بشأن المضي قدماً في عملية استعراض الدستور داخلياً؛

(و) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسّر إيفاد اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بعثة زائرة إلى الإقليم، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وطلبت إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها في ما يتعلق بجهود التوعية المبذولة لتثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تعزيز التزاماتها في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمسائل الميزانية، بدعم إقليمي حسب الحاجة والاقتضاء؛

(ط) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ي) أكدت أنه ينبغي للإقليم أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بما يستجد من معلومات بشأن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ك) أكدت أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب أنغويلا ورغباته وأن تعزِّز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين أنغويلا والدولة القائمة بالإدارة؛

(ل) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في أنغويلا، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى هذا الإقليم؛

(م) أعادت التأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات لحشد جميع أشكال المساعدة الممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تقدم إلى الإقليم كل ما يلزم من مساعدة، وأن تدعم جهود التعافي وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين تأثر بهما الإقليم في عام 2017؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة أنغويلا وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين وعن تنفيذ هذا القرار.

خريطة أنغويلا